



The impact of fluctuations in oil prices on economic growth in Iraq

For the period (1995-2013)

Sonia ArzroonyVartan^(*)

أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في العراق

للمدة (1995-2013)

سونيا آرزروني وارتان^(*)

Abstract

Crude oil prices characterized by its fluctuation and lack of stability as a result of several factors; especially in the overall supply of crude oil side in the Iraqi economy as a rentier economies, the evolution of GDP depends on the production and export of crude oil and as a result of the decline in crude oil prices in global markets it will lead to a decline in economic growth rates. The record analysis showed the existence of long-term equilibrium relationship between GDP in Iraq and the exchange rate toward the dollar and the price of crude oil and the produced quantities of it. Hence, the aim of the research lies in showing the status of the oil sector in the Iraqi economy for the period 1995-2013, and its impact of rigidity in the productive apparatus, necessitating the need to establish complementary rings for manufacturing which relies on crude oil as the raw material in order to reduce the capacity of the rentier from one hand and diversify sources of income on the other hand. Particularly that oil is one of the depleted economic resources.

Keywords: fluctuations, oil prices, Iraq economy.

المستخلص:

تتسم أسعار النفط الخام بتذبذبها وعدم استقرارها نتيجة لعوامل عدة لاسيما في جانب العرض الكلي من النفط الخام في الاقتصاد العراقي باعتباره من الاقتصادات الريعية، أي ان التطور في الناتج المحلي الإجمالي فيه يعتمد على إنتاج وتصدير النفط الخام، وفي ظل انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية سيؤدي كتحصيل حاصل الى انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي، إذ اظهر التحليل القياسي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي في العراق وسعر الصرف باتجاه الدولار وسعر النفط الخام والكميات المنتجة منه، ومن ثم فان هدف البحث يكمن في بيان مكانة القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي للمدة (1995-2013) وما له من تأثير في جمود جهازه الإنتاجي مما يستدعي ضرورة إقامة حلقات تكميلية للصناعات التحويلية التي تعتمد على النفط الخام كمادة أولية من أجل تقليل الصفة الريعية من جهة وتنويع مصادر الدخل من جهة أخرى لاسيما وان النفط من الموارد الاقتصادية الناضبة.

المقدمة

^(*)Lecturer, Albasrah university, Center for Studies of Basra and the Persian Gulf, Department of Economic Studies.

توصف أسعار النفط الخام بأنها غير مستقرة إذ تتحكم بها عوامل متعددة، فكثيراً ما تؤدي هذه العوامل إلى حدوث تقلبات كبيرة في أسعار النفط الخام والإيرادات من الموارد النفطية التي تؤثر في أسعار الصرف للعملة المحلية وذلك من خلال تحويلها إلى العملة المحلية بواسطة البنك المركزي العراقي، ففي حالة انخفاض الأسعار فإن الاقتصادات الريفية ستتأثر سلباً كما في حالة الاقتصاد العراقي الذي تعتمد فيه معدلات النمو الاقتصادي على إنتاج وتصدير النفط الخام فضلاً عن أسعاره والذي يتأثر سلباً من خلال المرض الهولندي والاصابة بلعنة الموارد، وبمعنى أدق، ان التطور في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي يعتمد بصورة كلية على إنتاج وتصدير النفط الخام وارتفاع أسعاره في السوق العالمي، وان إنتاج هذه السلعة يعتمد على الطاقة الإنتاجية للآبار النفطية وعلى ومدى الاستقرار السياسي وعلى الاحتياطي النفطي فضلاً عن دور الأسعار العالمية.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في اعتماد الاقتصاد العراقي بصورة كلية على القطاع النفطي وإيراداته من العملة الأجنبية إذ يتوقف النمو الاقتصادي وإيرادات الموازنة العامة على حجم إيرادات النفط.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرض مفاده: ينعكس انخفاض أسعار النفط في صورة تدهور كبير في الإيرادات من العملة الأجنبية التي تؤثر سلباً على صرف العملة المحلية التي تذهب إلى الاستيرادات من السلع والخدمات من الخارج وبالتالي انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

هدف البحث

تهدف الدراسة إلى بيان أهمية أو مكانة القطاع الاستخراجي النفطي في الاقتصاد العراقي للمدة (1995-2013) وذلك لغرض بيان تأثيره في جمود الجهاز الإنتاجي.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من خلال دراسة أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي، المتمثل باعتماده على مصدر ناضب وغير مستقر للدخل، وبالتالي تأكيد أهمية تنويع مصادر الدخل من أجل تحريك عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

منهجية البحث

لغرض إثبات أو نفي فرضية البحث استخدم الباحث الأسلوب الوصفي لبيان أهمية المعروض من النفط الخام في تحديد أسعاره في الأسواق العالمية، ومقدار تأثيره على سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي، واستخدم الباحث أسلوب القياس الاقتصادي لحساب الانحدار المتعدد ومعاملات المتغيرات المستقلة والتكامل المشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، بالإضافة إلى دراسة دالة النبضة والتباين في الاقتصاد العراقي.

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

أولاً: أنواع أسعار النفط الخام

يشير سعر النفط الخام إلى القيمة السالبة
معبراً عنها بوحدة نقدية فيزيائية من مكامن معلومين، خصوصاً، وانا لأسعار تعتبر بمثابة صمام أمان للدرج
ة ما لغرض إطالة عمر المورد الناضب في الدول التي لا تعتمد على النفط كمورد رئيسي، لذلك بالاقصصا دي

(R Solow).
أنكلا نخفض بمقدار واحد دولار عن قصدو عمد في قيمة النفط الخام يمثل معونة من الدول الفقيرة التي تملك الموارد الذ
اضباً بالدول الصناعية المتطورة، التي تعمل لخاصية التخصص تقسيم العمال لدول ليصل الحهاو على حساباً لأجيا
للقادمة في البلدان النامية (السالمو المرزوك، 2010: 4)، و عليها لأسعار النفط أنو اعدة تتمثل في:

أ- الأسعار المعلنة: ظهر تفيالو لايات المتحدة عام (1980)
، اذ تميزت بالسوق فبذلك الوتتو جود عدد كبير من المنتجين وسيطر شركة واحدة على التحكم بالسعر المعلنو فقلأ
صلحتها ومصلة البلد الأمالذي تنتميلها شركة (ستاندر داويل) (الهيئي، 1994: 223).

ب-
الأسعار المتحققة: السعر الذي يتحقق من تقاطع العرض والطلب على النفط الخام من قبل الشركات الصغيرة في السوق
المفتوحة.

ج-
سعر الإشارة: السعر الذي يعبر عن الحالة الوسط بين السعر المعلنو السعر المتحقق بحيث يكوناً علمنا السعر المحقق
وأقل من السعر المعلن، ويتم الاتفاق بين الشركة المنتجة للنفط الخامو الدول المستوردة.

د- السعر الفوري: السعر الذي يتحقق في أسواق الحرة من خلال آلية العرض والطلب.

هـ-
سعر الكلفة الضريبية: يقصد بها الكلفة التي تتحملها الشركات كاتالمنتجة للنفط الخام بموجب اتفاقيات دولية مع الشركات
المنتجة للنفط الخامو تفرض على البرميل الواحد أو الطن من النفط الخام مضافاً إليها عائد الحكومة
(ضريبة الريع)
وأيما لآخر بتدفعها الشركات كاتالبلدان المنتجة للنفط الخام من أاضيها التي تمثل الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات
للبلد المضيف. (السماك، 1981: 182).

و- السعر الاسمي: يمثل القيمة الحقيقية للبرميل من النفط الخام مقومة بالدولار.

ثانياً: العوامل المؤثرة في أسعار النفط الخام

أن العوامل التي تؤثر في التغيرات لأسعار النفط الخام في السوق العالمية تتحد بصورة عامة
في مجموعة عوامل تؤثر في حجم العرض الكلي الدولي للنفط الخام، ومجموعة عوامل تؤثر
في حجم الطلب الكلي الدولي للنفط الخام، فضلاً عن عوامل تبدو انها غير اقتصادية لكن نتائجها
تؤثر على النشاط الاقتصادي والمعرض والمطلوب من النفط الخام، أي انها تؤثر بصورة غير
مباشرة، ومن ثم يتسبب بتغيرات في أسعار النفط الخام تبعاً لحجم ذلك التأثير ومداه الزماني
والمكاني، وسنقتصر بالدراسة على العوامل المؤثرة في العرض الكلي من النفط الخام في
الاقتصاد العراقي للمدة (1995-2013) وبالخصوص على الاحتياطي وأسعار الصرف
والانتاج الكلي.

أ- العوامل التي تؤثر في جانب العرض (الإنتاج النفطي)

حصلت السوق العالمية للنفط الخام على مواصفاتها الحالية منذ (1986) وخصوصاً بعد انهيار
الأسعار العالمية، فكان من أبرز سماتها التقلب المستمر في الأسعار مع وجود عدد كبير من

المؤثرين في السوق العالمي للنفط الخام سواء أكانوا منتجين أم مستهلكين، أذ ترى منظمة أوبك إلى أن معظم العرض النفطي من خارج بلدان الأوبك سيكون من مصادر النفط غير الخام (Non-Crude Sources) بحيث ترى أن النسبة الكبيرة من الصادرات النفطية ستكون من الرمال النفطية الكندية، بحيث تتوقع منظمة الأوبك أن العرض الأمريكي والكندي من النفط غير التقليدي بأكثر من (5) ملايين برميل يومياً حتى عام (2030)، وأكثر من (7) ملايين برميل يومياً بعد عام (2030)، مع احتفاظ أوبك بموقعها العالمي من العرض الكلي للنفط الخام (OPEC, 2008: 36)، و يعتبر العراق أحد الدول المهمة في إنتاج النفط سواء أكان ذلك على صعيد (OPEC) أم العالم وتبرز أهمية ذلك من خلال الدور الإنتاجي في منظمة (OPEC) وفي السوق العالمية للنفط، إذ يشير إنتاج العراق النفطي عام (1995) كان مقداره (740) ألف برميل /يوم، أي بحدود (3%) من إنتاج منظمة (OPEC) وحوالي (1.2%) من إنتاج العالم من النفط الخام، واستمرت الأهمية النسبية للإنتاج النفطي العراقي بالتزايد لتصل عام (2000) إلى (10%) من إنتاج أوبك و (4.3%) على المستوى العالمي وبمستوى إنتاجي بلغ (2.810) مليون برميل /يوم يمكن تحديد العوامل المؤثرة بالعرض العالمي للنفط الخام بالآتي:

1- حجم الاحتياطي النفطي الدولي المثبت:

الاحتياطي النفطي يعتبر من العوامل المؤثرة في أسعار النفط في الأسواق الدولية، فإن الكمية المستخرجة هي دالة لحجم الاحتياطي النفطي المؤكد، وبالتالي فإن سياسة استخراج النفط الخام في كل دولة تتأثر بحجم الاحتياطي النفطي القابل للاستخراج (*) خلال فترة زمنية (سلمان، 1988: 101)، ويمكن أن ينقسم الاحتياطي النفطي إلى الاحتياطي المثبت والاحتياطي، وعليه فإن التغيرات في حجم الاحتياطي النفطي العراقي المثبت (**) تؤثر في التغيرات الحاصلة على صعيد العرض الكلي للنفط الخام في السوق العراقية وهذا يؤثر بدوره في سعر النفط الخام في السوق الدولية وذلك باعتبار العراق مؤثر بشكل كبير في السوق النفطية لأوبك (الدوري، 1978: 110).

أما الاحتياطي النفطي العراقي بناءً على آخر تقديرات أن العراق يمتلك نحو (115) مليار برميل من الاحتياطي المؤكد، بهذا يكون في المرتبة الثالثة بعد إيران والسعودية، وما يقارب (13%) من الاحتياطي في دول منظمة الأوبك و (10%) من الاحتياطي العالمي في عام (2006)، و يعتقد البعض أن العراق يمتلك أكثر من هذا الاحتياطي، بالإضافة إلى أن هناك مساحات واسعة من العراق لم تشملها عمليات البحث والتنقيب (عبد الرضا، 2007: 7). يتوزع الاحتياطي النفطي في (80) حقلاً نفطياً في مختلف محافظات البلاد، وتحتل محافظة البصرة (65.784) مليار برميل في حقولها المطورة ونحو (4.450) مليار برميل في حقولها غير المطورة وهي بهذا تحتل المرتبة الأولى في نسبة الاحتياطي النفطي العراقي وتقدر بحوالي (59%)، تليها محافظة كركوك بأهمية نسبية تبلغ (12%) وذلك من خلال حقولها المطورة التي تضم (13.469) مليار برميل، وفي محافظة ميسان يوجد نحو (8.46) مليار برميل في الحقول المطورة، أما محافظة ذي قار فتمتلك احتياطي مؤكد ما يقارب (5) مليار

(*) والمقصود هنا بالاحتياطي النفطي القابل للاستخراج هو أن سعر النفط الخام في السوق يغطي تكاليف استخراجه حيث أن هناك احتياطي نفطي غير اقتصادية لا تدخل ضمن الاحتياطيات النفطية خلال فترة زمنية معينة في ظل سعر معين.

(**) يقصد بالاحتياطي النفطي: كمية الثروة البترولية الكامنة تحت الأرض والمكتشفة علمياً والمقدرة كمياتها في ضوء المعلومات المتوفرة من خلال عمليات البحث في المنطقة المعروفة بموضوع البحث والتنقيب مع إمكانية استخراجها في المستقبل من الممكن النفطي مع افتراض بقاء الظروف التكنولوجية والاقتصادية الحالية.

برميل من الاحتياطي المؤكد في الحقول المطورة (مهدي، 2006، 1)، اما الباقي فيتوزع بين المحافظات العراقية وينسب مختلفة من محافظة الى اخرى، مبيني الجدول (1) .

جدول (1)

التوزيع الجغرافي للاحتياطي النفطي العراقي حسب المحافظات لعام (2006)

ت	المحافظة	الاحتياطي في الحقول المطورة (مليار برميل)	الاحتياطي في الحقول غير المطورة (مليار برميل)	الأهمية النسبية في الحقول المطورة (%)
1	البصرة	65.784	4.450	59.2
2	كركوك	13.469	1.125	12.12
3	ميسان	8.460	5.825	7.6
4	ذي قار	5.009	5.070	4.5
5	بغداد	6.456	-	4.80
6	الموصل	3.562	2.470	3.4
7	صلاح الدين	2.783	2.225	2.5
8	أربيل	3.228	0.960	2.9
9	واسط	1.336	1.350	1.3
10	ديالى	0.668	0.620	0.9
11	كربلاء	0.334	0.340	0.4
12	النجف	0.223	0.200	0.3
13	المتنى	-	0.20	-
	المجموع	111.333	24.835	100

المصدر: كامل مهدي، "التوزيع الجغرافي لحقول النفط العراقية وعلاقته بالدستور الجديد"، معلومات متاحة على الانترنت على العنوان: <http://iraq.potitics and constitution. Htm>

2- سعر الصرف: من المبادئ النظرية في العلاقات النقدية الدولية الاعتماد على أسعار السلع والخدمات لفهم أسعار الصرف التوازنية، التي تعتمد على المستويات النسبية لأسعار السلع والخدمات في بلدي العملتين كما في كتابات الكلاسيك مثل ريكاردوا، وتعتمد أسعار الصرف الإسمية في سوق الصرف بعرض العملة الأجنبية والطلب عليها وذلك لان دور الاحتياطات الدولية وتأثيره يكون قصير الأمد، فعندما يكون نقص في العرض من العملة الأجنبية يستنزف العملة من خلال الاستيرادات وكذلك العرض الفائض يؤدي إلى تراكم مستوياتها وارتفاع سعر صرف العملة المحلية الذي يعمل على زيادة الاستيرادات، بحيث تكون السلع المستوردة رخيصة الثمن مقابل السلع المنتجة محلياً، كما إن العلاقة بين أسعار الصرف وأسعار النفط الخام هي علاقة معقدة يمكن ان تنتج من أسعار الصرف إلى أسعار النفط وعادة ما يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار أمام العملات العالمية الأخرى يؤدي إلى زيادة في سعر النفط الخام، وبسبب ان النفط الخام مسعراً بالدولار فان انخفاض سعر الصرف يعني ارتفاع قيمة العملات الأخرى ومن ثم زيادة الطلب عليه لانخفاض أسعاره من خلال انخفاض أسعار صرف الدولار (الهميلة، 2011، 19).

وتشير الأدلة، ان أسعار النفط الخام تتأثر بنحو يتناسب بشكل قريب من التغيرات التي تحصل في سعر صرف الدولار مع افتراض بقاء العوامل الاقتصادية الأخرى ثابتة، أي ان الانخفاض في سعر الصرف بمقدار (10%) سيؤدي إلى زيادة سعر النفط بمقدار (10%) في حالة ثبات العوامل الاقتصادية الأخرى، إن الصدمات ذات الصلة بسوق النفط الخام تعود إلى أسعار الصرف، و تتميز معظم الدول الرئيسة المنتجة والمصدرة للنفط بانها بلدان نامية ذات اقتصاد احادي الجانب (ريعية الاقتصاد)، (غيلان، 1981، 155) أي يعتمد اساساً على الأموال المتأتية

من صادرات النفط الخام إلى السوق الدولية، وبالتالي فإن الحاجة المتزايدة للعملة الأجنبية (الدولار) لتغطية الاستثمارات التي تتطلبها التنمية تعني زيادة في إنتاج النفط الخام والتي تؤدي إلى انخفاض أسعار النفط الخام عالمياً بسبب زيادة حجم المعروض منه، وهكذا تنشأ الحاجة إلى الدولار الأمريكي مجدداً بسبب انخفاض مجموع الإيراد النفطي الكلي مما يدفع تلك الدول إلى زيادة الإنتاج ثانية، أو الاتفاق على تقليل المعروض، وهكذا تستمر العملية لزيادة الإنتاج وتراجع الأسعار، ويرى البعض أن تعثر جهود التنمية في البلدان النامية تعود إلى: (علي، 2012، 72).

أ- تعرض البلدان للمرض الهولندي (*) (Dutch Disease)

إن اقتصادات هذه البلدان تعتمد على الصادرات من المواد الأولية غير المصنعة وخصوصاً النفط الخام المسعر بالدولار، مما يؤدي إلى وفرة العملة الأجنبية (الدولار) فترتفع قيمة العملة المحلية مقترناً بانخفاض سعر صرف الدولار أمامها وتنخفض الأسعار النسبية للسلع المتاجر بها إلى السلع غير المتاجر بها، وتقل القدرة التنافسية للبلاد المصدر للموارد الطبيعية فيقل الإنتاج في القطاعات السلعية وتتعرض جهود التنمية.

ب- تعرض البلدان النفطية للغة الموارد (Resource Curse)

عندما تتوفر الموارد من العملة الأجنبية المتأتية من تصدير النفط الخام ويرتفع سعر صرف العملة المحلية أمام الدولار، يزداد الإنفاق بشكل مبالغ فيه من دون التحسب للتقلبات التي تحصل في سعر الصرف أو أسعار المورد الطبيعي، وبما أن الإنفاق عندما يرتفع لا يمكن تخفيضه إلى سابق عهده بسهولة، فمع كل قفزة في أسعار الصرف وأسعار المورد الطبيعي يزداد الإنفاق الجاري بسبب انخفاض الميل للادخار من المورد المصدر ويزداد تعرض البلدان إلى الالتزامات تبعاً للتغيرات في أسعار الصرف أو أسعار النفط الخام، ويضطر الاقتصاد إلى الاقتراض ودخول الأزمة كما هو الحال في العراق (2015).

إن سياسة التأثير في سعر الصرف تنحصر في الوقت الحاضر في التدخل لزيادة أو إنقاص عرض العملة الأجنبية أو الطلب عليها، وفي العراق لا يمكن وصف إجراءات البنك المركزي لبيع العملة الأجنبية تدخلاً بالمعنى الدقيق للكلمة، لأن البنك المركزي هو جهة العرض الوحيدة للعملة الأجنبية، إذ يقوم البنك المركزي بتحويل العملة من المصدر النفطي إلى القطاع الخاص لتلبية طلبه بالكامل عند سعر الصرف المعلن، حيث يتم توظيف سعر الصرف في رفع قيمة العملة المحلية العراقية من أجل خفض معدل التضخم وذلك للوفرة النسبية من العملة الأجنبية وخصوصاً السنوات التي تلت التغيير في النظام السياسي في العراق عام (2003). (علي، مصدر سابق: 22-25)

ثالثاً: أهمية القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي

يعد النمو الاقتصادي (Economic growth) ماثماً هادفاً للحكومات والدول في مختلف بلدان العالم سواء المتقدمة منها أم المتخلفة، لذلك يعد موضوع النمو الاقتصادي محلاً اهتماماً للحكومات، وعلماً أساسياً يهتم بقياسه من أجل نجاح

(*) المرض الهولندي يعبر عن الآثار غير المرغوب فيها على القطاعات الانتاجية بخاصة القطاع الصناعي نتيجة اكتشاف الموارد الطبيعية، وسمي بهذا الاسم نسبة لحالة الكسل والتراخي الوظيفي التي أصابت الشعب الهولندي في النصف الأول من القرن الماضي بعد اكتشاف النفط والغاز حيث هجع للترف واستلطف الانفاق الاستهلاكي الترفي ولكنه دفع ضريبة ذلك بعد ان استفاق على قضية نضوب الابار التي استنزفها باستهلاكه غير المنتج.

ها أو إخفاقها، وعلناً أساس هذا المصطلح جرت تصنيفه دولاً لوالثالث كما جرت تصنيفها الدول متقدمة ودولاً أمية.

ولأهمية مفهوم النمو الاقتصادي أثره على قوة الدول وتقدمها في معتر كالحياة الدولية كان لابد من وضع تعريف دقيقاً،^{٥٥}

فالنمو الاقتصادي عند (Paul Samuelsson) يمثل توسعاً عاماً لمنتجاتها المحلية المتوقفة عفاً لا لتشيغيلها كاملاً لموارد (سامويلسون هاوس، 2006: 586)

كما يعرف (Simon Kuznets) النمو الاقتصادي بأنها ارتفاعاً طويلاً لأجل في إمكانات تعرض ضبضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، أما (مايكل إيدجمان) يعرف النمو الاقتصادي بأنها الزيادة المتضطررة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. (إيدجمان، 1999: 455).

ويرتبط النمو الاقتصادي بشكل عام في أي دولة بكل من العمل والموارد الطبيعية ورأس المال، فيأيد دولة على نفسها المقومات الأربع بغض النظر عن ثراء الدولة وفقرها، وتتمثل المقومات الأربع أو عوامل الإنتاج ج، ويعتقد أنصار المدرسة الكلاسيكية أن وفرة عنصر رأس المال تمثل العنصر الأكثر أهمية في عملية النمو الاقتصادي، في حين يعتقد الهيكلية أن النمو الاقتصادي يعتمد على التنظيم بدرجات أكبر بالإضافة إلى عوامل الإنتاج الأخري. أما الاشتراكيين فيركزون على عنصر العمل، أما الفيزوقراط فيركزون على الموارد الطبيعية.

ويرتبط النمو الاقتصادي بشكل عام في أي دولة بكل من العمل والموارد الطبيعية ورأس المال، وبالتطور التقني، وتختلف هذه العوامل من اقتصاد إلى آخر باختلاف وفرتها وندرتها فجميع الدول تسعى للوصول إلى تحقيق نمو اقتصادي مستديم بالاستثمار في جملة المتغيرات التي تحكمه.

تتصف آلية النمو الاقتصادي في الاقتصادات التي تعتمد إنتاج السلع من المواد الأولية مثلاً استخراج النفط وتصديره، إذ يلعب النفط وإيراداته دوراً محورياً في تحديد وتائر معدلات النمو الاقتصادي فيها، وبالنظر لما توفره تلك الإيرادات من مصادر للتمويل والإنفاق في هذه الاقتصادات، فإنه تعد محركاً لنمو الاقتصاد بقطاعاته المختلفة، إذ تمكن العراق منذ منتصف القرن الماضي من تحقيق موارد مالية مهمة من المورد النفطي والحصول على مناصفة الأرباح، وهو ما أدى إلى زيادة حجم المساهمة للقطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن المكسب الأهم هو حين قامت الدولة العراقية بقرار التأمين والذي تم بموجبه تأمين ملكية الشركات الأجنبية في قطاع النفط عام (1972) وبذلك أصبحت الدولة هي المالك لأصول الشركات النفطية في العراق، وتمكن العراق من مضاعفة طاقته الإنتاجية، ومما ساعد على ذلك النجاح في التعاقد مع شركات الخدمات النفطية في مجالات عدة، وكذلك تحققت إضافات كبيرة في طاقات النقل بالأنابيب والبناء التحتي النفطي بصفة عامة (علي، 2011: 73).

هذا التطور في القطاع النفطي، فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط خلال هذه المدة بسبب رفع الدول العربية شعار النفط سلاح في المعركة، وكذلك قيام الثورة في إيران، أدى إلى زيادة الإسهام والاعتماد على الإيرادات النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ونتيجة انخفاض حجم الصادرات النفطية بسبب اندلاع الحرب العراقية الإيرانية والتدهور الكبير في أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية فقد انخفضت نسبة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال عقد الثمانينات بشكل كبير حتى بلغت (20%) عام (1986) (روضان، 2014: 69)، أما خلال النصف الأول من عقد التسعينات فقد انخفضت نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب الحصار الاقتصادي المفروض على العراق في تلك المدة.

ولغرض الوقوف على طبيعة الهيكل الإنتاجي المكون للناتج المحلي الإجمالي ورصد حركة التغير في مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، وباعتماد على الجدول (2) والتركيز على دور القطاع النفطي خلال المدة (1995-2014) .

إن المدة من (1991-1995) انخفضت فيها مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي وكان في المرتبة الأخيرة وذلك لظروف الحصار الاقتصادي، وإيقاف تدفق الصادرات النفطية إلى الأسواق العالمية ، أذ إن نسبة المساهمة بلغت (13.6%) في عام (1990)، ثم انخفضت إلى (1.25%) في عام (1991) وذلك بسبب الحصار الاقتصادي وأستمر الانخفاض في المساهمة فكانت (0.3%) عام (1993) و (0.8%) عام (1996) ، وبعد السماح بتصدير النفط مقابل استيراد الغذاء والدواء تحت إشراف الأمم المتحدة في نهاية عام (1996) ، ارتفعت مساهمة القطاع النفطي إلى سابق عهده في المرتبة الأولى وبقي محافظاً عليها حتى نهاية مدة البحث، ويظهر الجدول (2) أن نسبة المساهمة في الناتج بلغت (60.2%) في عام (1997)، ثم ارتفعت إلى (83.3%) في عام (2000) ليصل إلى (70.8%) في عام (2002) ، وكان المتوسط (62.27%) خلال المدة (1996-2002).

أما المدة التي تلتسقوط النظام السياسي في العراق خلال السنوات (2004-2013) كان الدور البارز للقطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فكانت نسبة المساهمة (36.6%) عام (2004)، إن هذا الانخفاض بسبب عدم الاستقرار الأمني في داخل البلد ، ثم ارتفعت فكانت النسبة (42.5%) عام (2007)، واستمرت بالارتفاع حتى وصلت إلى (86.86%) في عام (2013) ، بسبب ارتفاع أسعار النفط إلى (110) دولار للبرميل الواحد والاستقرار النسبي مقارنة بالمدة السابقة لعام (2007)، بحيث كان معدل المساهمة للقطاع النفطي للمدة الثانية (2004-2013) ما يعادل (54.1%)، إذ لا زال هذا القطاع يعتمد على استخراج وتصدير النفط الخام دون تكريره أو قيام صناعات بتروكيماوية بشكل يتناسب مع الموارد الطبيعية المتوفرة في العراق، يمكن القول إنه منذ السبعينات من القرن العشرين تحددت بنية الاقتصاد العراقي وتبلورت بتزايد اعتماده على قطاع النفط الخام والتوسع في الإنتاج غير المترابط مع القطاعات الأخرى، هذا يعني تزايد هيمنة القطاع النفطي وتراجع دور القطاع الزراعي والصناعي في الناتج على نحو لافت يوضح مدى اعتماد الاقتصاد العراقي على العوائد الربعية، إن طبيعة الاقتصاد الربعية^(*)، تجعل اقتصاد البلد رخواً يعتمد على المبادلات التجارية ويكون مجتمعاً استهلاكياً يسيطر فيه قطاع الاستيراد ، وعليه يكمن جوهر تحقيق التنمية الاقتصادية أساساً بكيفية تعبئة المدخرات الوطنية وتوجيهها للاستثمار الإنتاجي "أي توجيه الإنفاق الاستثماري" بطريقة تؤمن تحقيق معدلات نمو عالية للناتج من ناحية، فضلاً عن السعي الجاد في تحاشي الهدر والضياع لهذه الموارد وتوظيفها في تشغيل الأيدي العاملة من الناحية الأخرى (Oskar , 1964 : 487)

بناءً على ما سبق فإن الدولة عندما تحقق إيرادات مالية كبيرة لا علاقة لأغلب فئات المجتمع في تحصيلها، لهذا تكون هذه الفئات التي تعمل في القطاعات الأخرى منقطعة الصلة عن العاملين في القطاع النفطي إلا بالقدر الضروري ، هذا يعني أن الترابط بين القطاع النفطي بالروابط الأمامية والخلفية يكون مع الخارج ، لذلك أن من يحدد إنتاج وتسويق المنتج النفطي هو الاستراتيجيات ذات البعد العالمي التي تخلق الازدواجية في الاقتصاد، ويكون مختلاً من خلال تحول العوائد النفطية الكبيرة إلى طلب على السلع والخدمات ، في الوقت الذي تعجز فيه القطاعات الإنتاجية عن زيادة العرض السلعي، فيرتفع المستوى العام للأسعار من خلال زيادة

(*) الاقتصاد الربعي : وهو الاقتصاد الذي يعتمد على الربح الاقتصادي المتولد من إنتاج النفط أو الغاز المملوك للدولة، أو أنه الحالة التي يتجاوز فيها مساهمة القطاعات غير الإنتاجية أو الربعية بنسبة (50%) من الناتج لدولة ما.

الكتلة النقدية (عرض النقد)، وللتعرف على الأهمية النسبية للقطاع النفطي خلال مدة الدراسة يمكن تتبع ذلك من بيانات الجدول الآنف ذكره (2):

جدول (2)
الأهمية النسبية لمساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1995-2014)

السنوات	الناتج المحلي الجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار)	ناتج القطاع النفطي بالأسعار الجارية (مليون دينار)	نسبة مساهمة القطاع النفطي (%)
1995	6695482.9	2678193.16	0.4
1996	6500924.6	5200739.68	0.8
1997	15093144.0	908607268.8	60.2
1998	17125847.5	1169695384	68.3
1999	34464012.6	2684746582	77.9
2000	50213699.9	4182801202	83.3
2001	41314568.5	3082066810	74.6
2002	41.2292704	2904423260	70.8
2003	295875788.6	1485206588	50.2
2004	47958545.6	1755282769	36.6
2005	64000065.6	3942404041	61.6
2006	95587954.8	4339693148	45.4
2007	10782846205	4582709656	42.5
2008	157026061.6	7348819683	46.8
2009	131275592.6	5671105600	43.2
2010	159607123.6	7022713438	44.0
2011	223677005.2	11586468869	51.8
2012	245467987.7	20646312445	84.11
2013	25467987.7	22025868083	86.86
2014	264942876.4	23537525139	88.84

المصدر: العمود (1)، (2) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية، سنوات مختلفة، صفحات مختلفة
العمود (3) من عمل الباحثة

ويعود سبب ذلك إلى عاملين الأول هو زيادة حجم الإنتاج النفطي بعد تعافي معظم مفاصل قطاع النفط من آثار الغزو على العراق، وزيادة الاستثمار داخل القطاع النفطي من قبل الشركات الأجنبية (حسن، 2012: 80)، والثاني هو ارتفاع مستوى أسعار النفط في الأسواق العالمية، وحقق الناتج النفطي عام (2013) نسبة اسهام بلغت (86.86%) وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في حجم الناتج إلا أن نسبة الاسهام أقل من ما هو متوقع، وهذا يعود إلى ارتفاع نسبة اسهام باقي القطاعات الأخرى المكونة للناتج المحلي لاسيما القطاعات الخدمية والتوزيعية نتيجة التحسن النسبي في الوضع الأمني والذي انعكس ايجاباً في تحقيق التعافي في هذا القطاعات (البنك المركزي العراقي، 2008: 18)، وفي عام (2010) يلاحظ تراجع نسبة اسهام الناتج النفطي إلى (44.0%) ويعزى سبب ذلك إلى هبوط مستوى أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى دون (60) دولار للبرميل الواحد (توينيوخلف، 2012: 249) ومن ثم ارتفعت نسبة

الاسهام في عام(2014) إلى (88.8%) وذلك لارتفاع حجم الإنتاج النفطي من جانب، وتعافي أسعار النفط في السوق العالمية من جانب آخر، إلا ان هذا الارتفاع في نسبة الاسهام لم يستمر طويلاً اذ انخفض في عام(2015) على الرغم من زيادة كمية النفط المنتج في نفس العام إلا ان تدهور أسعار برميل النفط في الأسواق العالمية لنفس العام كان له الانعكاس السلبي على نسبة اسهام الناتج النفطي في تكوين الناتج المحلي.

ويتضح مما تقدم، ان ناتج القطاع النفطي خلال مدة الدراسة مر بمرحلتين، المرحلة الأولى والتي تمتد من عام(1996) ولغاية(2002) إذ اخذ الناتج بالنمو بصورة متزايدة وزيادة نسبة الاسهام مقارنة بالسنوات السابقة للدراسة وتراوحت هذه النسبة بين(0.8%-70.8%)، ويعود سبب الارتفاع إلى السماح للعراق بتصدير النفط بعد توقيع مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة، إضافة إلى ارتفاع مستوى أسعار النفط في السوق العالمية من(10.77) دولار للبرميل الواحد عام(1998) إلى(23) دولار عام(2002) أي بمقدار زيادة(12.3) دولار للبرميل النفط (113: OPEC, 2002) في حن تميزت المرحلة الثانية(2003-2014) بتذبذب ملحوظ ومتقارب في نسب اسهام الناتج النفطي في تكوين الناتج المحلي، اذ تراوحت هذه النسبة بين(36.6-88.8) وعلى الرغم من التحسن النسبي في حجم الكمية المنتجة من النفط وبشكل تصاعدي إلا ان تقلبات مستوى أسعار النفط في السوق العالمية كان لها الدور الأكبر في التذبذب الحاصل في حجم الاسهام في الناتج المحلي، وهو ما انعكس بشكل سلبي على سير عمل الاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني: قياس العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وأسعار الصرف وأسعار النفط والإنتاج من النفط الخام خلال المدة (1995-2013)

ان النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي يتوقف على النشاط الاقتصادي المتحقق في القطاع النفطي الذي يتولد منه الناتج المحلي الإجمالي، وبما ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي قائم على إنتاج وتصدير النفط الخام بحيث ينعدم فيه دور القطاعات السلعية والخدمية، فان الأنموذج القياسي يدرس المتغيرات المؤثرة في القطاع النفطي خلال المدة (1990-2013).

أولاً: أ.1. توصيف وبناء الأنموذج القياسي

يعرف الأنموذج الاقتصادي (Economic Model) بأنه منظومة من العلاقات والمعادلات الرياضية بين المتغيرات الاقتصادية بهدف توصيف طبيعة الأنموذج أو تلك العلاقات بصورة خالية من التعقيدات وقريبة من الواقع أو ممثلة له، كما يعرف أيضاً بأنه أية طريقة لتمثيل الظواهر المعنية بالدراسة من أجل تحليلها أو التنبؤ بها والسيطرة عليها (باقر، 1985: 293). ويعرف أيضاً الأنموذج القياسي (Econometric Model) فهو أنموذج اقتصادي يتضمن فضلاً عن العلاقات النظرية الممثلة رياضياً، متغيرات عشوائية، وهو يتكون من معادلة واحدة أو مجموعة من المعادلات لأغراض التحليل الكمي للعلاقة بين المتغيرات المختلفة يرمز لها برموز رياضية وتصور العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في صورة دوال (Functional Form) وتتطلب هذه الخطوة تحديد ما يلي: (نجم، 1991: 20):

أ- المتغيرات المعتمدة (Dependent Variables) أو المتغير الموضح (Explained Variable) كونه يفترض به ان يكون معتمداً (دالياً) وظيفياً على متغيرات أخرى، أو المتغيرات المستقلة (Independent Variables) أو المتغير التوضيحي (Explanatory Variable) يمارس المتغير المستقل تأثيره على المتغير التابع وتسمى هذه

العلاقة بالعلاقة الدالية (Function Relationship) ويراد بها إن كل تغير يحصل في قيمة المتغير المستقل (X) يؤدي الى حصول تغير في قيمة المتغير التابع (Y) بمقدار الميل. ب- التوقعات النظرية المسبقة حول إشارة وحجم معلمات الدوال وهذه التوقعات المسبقة هي بمثابة معايير نظرية نستند إليها عند تقويم نتائج تقدير النموذج.

2. تحديد البيانات المطلوبة

تتكون البيانات الاقتصادية من صنفين من البيانات هي بيانات المقطع العرضي (Cross Section data)، أما الصنف الثاني فهي بيانات السلاسل الزمنية (Time Series Data) وفي هذا النوع من البيانات يكون لدينا مشاهدات خلال مدة زمنية، وسوف نستخدم في هذا البحث بيانات السلاسل الزمنية للمدة (1995-2013) وسيتم الاعتماد على معادلة الانحدار المتعدد التي تأخذ الشكل الآتي الاقتصادية (حاجي، 2002: 22):

$$Y = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + \dots + U_i \quad (1)$$

إذ تمثل

Y = الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

X_1 = أسعار الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار

X_2 = معدل الانتاج النفطي اليومي

X_3 = أسعار النفط الخام في السوق العالمي

وبأخذ كل القيم باللو غاريتم، ليصبح الأنموذج المقترح كالآتي:

$$\ln Y_t = \ln B_0 + B_1 \ln X_1 + B_2 \ln X_2 + B_3 \ln X_3 + \epsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

من اجل الحصول على أنموذج قياسي للنشاط الاقتصادي في العراق استخدمنا سلسلة زمنية حجمها (19) مشاهدة تمتد من عام (1995) لغاية عام (2013). كما في الجدول (3):

الجدول (3)

الناتج المحلي الاجمالي وأسعار الصرف والإنتاج النفطي وأسعار النفط الخام للمدة

(2013-1995)

القطاعات	GDP الناتج المحلي الجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار)	ER سعر الصرف (بالدولار)	PP ناتج القطاع النفطي بالأسعار الجارية (مليون دينار)	أسعار النفط PO
السنة				

16.9	2678193.16	1674.5	6695482.9	1995
20.7	5200739.68	1170	6500924.6	1996
20.5	908607268.8	1471	15093144.0	1997
14	1169695384	1620	17125847.5	1998
19.7	2684746582	1972	34464012.6	1999
29.9	4182801202	1930	50213699.9	2000
21.1	3082066810	1929	41314568.5	2001
21.8	2904423260	1957	41022927.4	2002
24.9	1485206588	1098	29585788.6	2003
11.2	1755282769	1453	47958545.6	2004
43	3942404041	1472	64000065.6	2005
50.8	4339693148	1475	95587954.8	2006
56.5	4582709656	1267	107828462.5	2007
75.3	7348819683	1203	157026061.6	2008
48	5671105600	1182	131275592.6	2009
69	7022713438	1185	159607123.6	2010
78	11586468869	1196	223677005.2	2011
88	20646312445	1233	245467987.7	2012
108	22025868083	1221	253578955.6	2013

المصدر: 1-العمود (2) ، OPEC ، Annual statistical bulletin ، Vienna ، Austria ، 2007 ، p14 .

2-العمود (3،4) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، مؤشرات الاسعار، بغداد، اعداد مختلفة.

3-العمود (5) وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية، الحسابات القومية، بغداد، اعداد مختلفة.

ثانيا: اختبارات جذور الوحدة لمتغيرات الدراسة:

لتحديد رتبة تكامل لمتغيرات (degree of Integration) يتم الاعتماد على اختبارات جذور الوحدة بشكل أساسي، وسوف نقوم بأكثر من اختبار للتحقق من درجة تكامل متغيرات الدراسة وكما يلي: (عبدالقادر، 2007: 3)

أ. اختبار (ديكي- فوللر) الموسع (ADF Test):

تبين من الجدولان (4) و (5) أن نتائج اختبار (ديكي فوللر) الموسع (ADF) لمتغيرات النموذج الخاص بالدراسة وبتطبيق خطوات الاختبار في على جميع المتغيرات يمكن التوصل الى درجة تكاملها فمثلاً بالنسبة لاختبار (ديكي فوللر) الموسع (ADF) لسلسلة بيانات الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي خلال المدة (1995-2013)، وسعر صرف الدولار وأسعار

النفط الخام والكميات المنتجة منه خلال مدة الدراسة، إذ تم تطبيق الاختبار مرتين في المرة الأولى تبين إن المتغيرات غير مستقر بالمستوى (level) وقد تبين أن النموذج لا يحتوي على مقطع فقط أو مقطع واتجاه عام أو بدون مقطع واتجاه وان كل منهم غير معنوياً، لأن قيم-p (value) أكبر من (5%) وبالتالي فإن النموذج المحتمل لهذه المتغيرات هو غير مستقر لأن إحصاءه (دكي- فوللر) لم تكن معنوية حيث كانت القيمة المحسوبة أقل من الجدولية عند مستوى (1%) و (5%) وبالتالي فإننا لا نستطيع رفض فرضية العدم أي أن السلسلة تحتوي على جذور وحدة، وبإعادة الاختبار مرة أخرى ولكن بأخذ الفرق الأول لمتغيرات النموذج تبين أنها تحتوي على مقطع واتجاه وبدون مقطع واتجاه وعليه فإن إحصاءه (ADF) المحسوبة هي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية (5%) لكل المتغيرات، أما بالنسبة إلى المستوى (1%) فإن كل من الناتج المحلي الإجمالي والكميات المنتجة من النفط الخام في حالة وجود ثابت وثابت واتجاه، وبالتالي فإن السلسلة متكاملة من الرتبة الأولى (1)، ويمكن تلخيص النتائج التي تم الحصول عليها من نتائج البرنامج الإحصائي (Eviews) لاختبار (ADF) لبقية

Var	TestADF	PP Test
-----	---------	---------

المتغيرات كما في الجدولان (4) و (5).

ب. اختبار فيليبس بيرون (PP test):

أن خطوات اختبار (فيلبس-بيرون) (pp) مشابهة لخطوات اختبار (ADF) ولتحديد رتبة التكامل لكل متغير من متغيرات الدراسة يتم الاختبار مرتين في الأولى يتم اختبار البيانات عند ما تكون السلاسل بالمستوى (level)، وليبيانات الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف والانتاج النفطي وسعر النفط الخام إذ اتضح أن كل المعلمات في الثابت والاتجاه غير معنوية أي أن (P-value) هي أكبر من (5%) وبالتالي نقبل فرضية العدم وان السلاسل الزمنية تحتوي على جذر الوحدة، أي أن المعلمتين تختلفان إحصائياً عن الصفر وبالتالي فإن النموذج الملائم لتمثيل بيانات السلسلة هو النموذج الذي يحوي على ثابت واتجاه ولا حاجة لاختبار أنموذج آخر أما إحصاءه (pp) فنجد أنها أقل من القيم الجدولية عند مستوى (1% و 5%) وبالتالي نقبل الفرضية القائلة بوجود جذور للوحدة عند هذين المستويين ومن ثم نقوم بتطبيق اختبار (pp) مرة أخرى لتحديد الرتبة التي تستقر عندها السلاسل الزمنية وبتكرار الاختبار وأخذ الفرق الأول للسلاسل نجد أن القيمة المحسوبة لاختبار (pp) أكبر من الجدولية عند المستوى (5% و 1%) أي أن السلسلة تستقر بعد أخذ الفرق الأول لها وبذلك نستطيع القول بأن السلسلة متكاملة من الرتبة الأولى (1) كما في الجدولان (4) و (5).

جدول (4)

نتائج اختبار (ADF) ديكي فوللر الموسع واختبار فيليبس بيرون (PP) (Level Test)

None	Intercept & Trend	Individual Intercept	None	Intercept & Trend	Individual Intercept		
2.699769-	4.571559-	3.857386-	2.699769-	4.571559-	3.857386-	1%	LNY
PP Test			Test ADF				Var
1.961409-	3.690814-	3.040391-	1.961409-	3.690814-	3.040391-	5%	
None	Intercept & Trend	Individual Intercept	None	Intercept & Trend	Individual Intercept	T – statistic	
2.70804-(*)	4.616209-	3.886751-	2.7084-(*)	4.800080-	3.857386-	1%	LNY
1.96283-(*)	3.71082-(*)	3.052169-(*)	1.9623-(*)	3.79172-(*)	3.886751	5%	LNX1
3.020849-	3.795214-	3.784221-	3.032375-	4.501654-	3.0529	T – statistic	
2.699769-	4.571559-	3.857386-	2.699769-	4.667883-	3.786724	1%	LNX2
1.961409-	3.690814-	3.040391-	1.961409-	3.733200-	3.040391-	5%	
0.549999	2.084835-	2.041695-	0.694359	3.478725-	2.009652-	T – statistic	
2.699769-	4.571559-	3.857386-	2.708094-	4.571559-	3.886751-	1%	LNX3
1.961409-	3.690814-	3.040391-	1.962813-	3.690814-	3.052169-	5%	
4.130970	1.869292-	1.465243	2.200882	2.055622-	0.942118	T – statistic	

جدول (5)

نتائج اختبار (ADF) ديكيفولرالموسع واختبار فيلبس بيرون (PP)

2.70804-(*)	4.61629-(*)	3.886751-(*)	2.7084-(*)	4.61629-(*)	-(*) 3.8861	1%	LN X1
1.96213-(*)	3.71082-(*)	3.052169-(*)	1.9613-(*)	3.71082-(*)	-(*) 3.0529	5%	
5.868563-	5.603747-	5.665343-	5.868563-	5.624471-	- 5.665343	T – statistic	
2.70804-(*)	4.616209-	3.886751-	2.7084-(*)	4.616209-	- 3.886751	1%	LN X2
1.96213-(*)	3.710482-	3.052169-(*)	1.9623-(*)	3.71082-(*)	-(*) 3.0569	5%	
3.042299-	3.205975-	3.219405-	3.050550-	3.990167-	- 3.212046	T – statistic	
2.70804-(*)	4.61629-(*)	3.886751-(*)	2.7084-(*)	4.800080-	-(*) 3.8861	1%	LN X3
1.96283-(*)	3.71042-(*)	3.052169-(*)	1.9623-(*)	3.79172-(*)	-(*) 3.0569	5%	
4.765408-	8.630983-	5.498645-	4.770216-	4.079341-	- 5.498645	T – statistic	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (EVIWS)
 (*) تشير الى معنوية المتغير
 المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (EVIWS)

ثالثاً: اختبار مدة الإبطاء المثلى للنموذج

في ضوء نتائج التي توصلت اليها الباحثة عند اختبار جذور الوحدة والتي أوضحت إن كل متغير من متغيرات الدراسة متكامل من الدرجة الأولى، إي إن المتغيرات ساكنة عند الفرق الأول، وبذلك وكما أشار (Engle–Granger(1987) فإن المتغيرات التي تتكامل من درجة واحدة يمكن ان تحقق التكامل المشترك وتعكس علاقة توازن طويلة الأجل بين السلاسل الزمنية التي يتضمنها الأنموذج التي تخص المتغير التابع والمتغيرات التوضيحية المستقلة، وبذلك يمكن تمثيلها بنموذج الارتباط الذاتي وتوزيع الإبطاء الزمني الذي يطبق في حالة تكامل المتغيرات من درجة واحدة كما في الأنموذج Autoregressive (ARDL) Distributed Lag Model) والذي بدوره يعزز إمكانية اختيار وتقدير العلاقة في المدى الطويل بين متغيرات الأنموذج التي استطاعت ان تتخطأ الانحدار الزائف بين المتغيرات (Spurious Regression) أما اذا كانت النتائج تدل على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات فالأنموذج المقترح عندها للتقدير هو (VAR)، ويتطلب هذا الاختبار اختيار مدة الإبطاء المناسبة قبل الشروع بتحليل التكامل المشترك وتحليل الانحدار، ونتائج

الاختبار تم عرضها في الجدول (6) التالي الذي يبين أن مدة الإبطاء المثلى هي إبطاء واحدة بحسب مقياس (LR) ومقياس خطأ التنبؤ النهائي (FPE) ومقياس حنان كوين (H-Q) ومقياس شوارز (SC) ومقياس أكاكي (AIC) حيث كانت إحصاء الاختبار معنوية عند مستوى معنوية (5%)، وبما أن المدة الأولى كانت معنوية في كل المقاييس فإنه سيتم استخدامها في اختبار (Wald Test) للتكامل المشترك وكذلك في تقدير أنموذج متجه الانحدار الذاتي.

جدول (6)

تقدير فترة الإبطاء وفق المعايير (LR, FPE, AIC, SC, HQ)

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: Y X1 X2 X3						
Exogenous variables: C						
Date: 07/26/15 Time: 09:33						
Sample: 1995 2013						
Included observations: 17						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-503.5477	NA	1.01e+21	59.71150	59.90755	59.73098
1	-460.4691	60.8168 3*	4.47e+1 9*	56.5257 8*	57.506 3*	56.6232 2*
2	-449.4588	10.36262	1.21e+20	57.11280	58.87726	57.28819
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

*- تشير إلى مدة الإبطاء المختارة بواسطة المعايير أعلاه
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (EVIWS)

رابعاً: اختبار التكامل المشترك Co-Integration Test

يمثل التكامل المشترك التعبير الاقتصادي لعلاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة والتي تعني أنها بمرور الزمن يمكن لهذه العلاقة أن تكون قادرة على تحقيق التوازن والوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي، بحيث يكون الهدف تحقيق نمو اقتصادي من خلال مساهمة القطاع الاستخراجي النفطي في الاقتصاد العراقي، مما يعني أن كل أو بعض السلاسل الزمنية تتصف بخاصية التكامل المشترك، فتكون العلاقات فيما بينها تتجه لتحقيق التوازن في الأمد الطويل، بالرغم من إمكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الأجل القصير، وتنعكس هذه الانحرافات في البواقي التي يمثلها الحد العشوائي، وفقاً لهذا المنطق فإن الأنموذج يكون في وضع توازن (التكامل المشترك) عندما تكون $(U_t=0)$ ، وبعبارة أخرى لا يكون تكامل مشترك أو علاقة توازنه طويلة الأجل، ويعتمد اختبار (Co-Integration) على فرضيتين.

الفرضية الأولى : فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات التي تتمثل في
الآتي : $H_0: X_1(-1) = X_2(-1) = X_3(-1) = 0$

الفرضية الثانية : الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات التي
تتمثل بالآتي : $H_1: X_1(-1) \neq X_2(-1) \neq X_3(-1) \neq 0$

حيث ان $(X_1, \dots, X_3)$ تمثل معاملات المتغيرات المستقلة المتباطئة لمدة زمنية واحدة ، التي تدخل في اختبار المعنوية المشتركة بواسطة اختبار (Wald test) الذي نحصل من خلاله على إحصاءه (F) المحسوبة التي يمكن مقارنتها مع (F^*) الجدولية المحسوبة من (Pesaran)، ومن خلال البرنامج الإحصائي تم التوصل إلى الجدول (5) الذي يبين قيمة (F) المحسوبة ، وعند المقارنة بين القيمة المحسوبة والتي مقدارها (71.92) في حالة وجود ثابت واتجاه عام ، مع قيمة (F) الجدولية لـ (Pesaran) في الملحق (1)، بحديها الأعلى والأدنى وبمستوى معنوية (0.05) ، حيث أن الحد الأدنى (2.32) والحد الأعلى (3.50)، مما يدل على رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، وبذلك نستنتج وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المراد اختبارها مما يعني وجود علاقة توازنه طويلة الأمد بين الناتج المحلي الإجمالي في العراق وسعر الصرف اتجاه الدولار وسعر النفط الخام الكميات المنتجة منه خلال مدة الدراسة كما في الجدول أدناه . (السواعي ، 2012 : 128)

جدول (7)

اختبار التكامل المشترك

Wald Test: Equation: EQ02			
Test Statistic	Value	Df	Probability
F-statistic	71.29719	(3, 6)	0.0000
Chi-square	213.8916	3	0.0000
Null Hypothesis Summary:			
Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.	
D(X1(-1))=C(4)	-52.06278	22.29739	
D(X2(-1))=C(5)	48.28554	13.34965	
D(X3(-1))=C(6)	1151.707	288.0355	
Restrictions are linear in coefficients.			

المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (EViews)

خامساً: تقدير معادلة الانحدار في الأجل الطويل

تم تقدير معلمات المتغيرات للأنموذج القياسي المستخدم في الأجل الطويل، أذ قمنا باختبار الدالة ذات التقدير للمتغيرات الأكثر معنوية كما يلي في صورتها الكاملة في الجدول (8)، إذ تم اختيار الصيغة اللوغاريتمية كأفضل صيغة مثلت الدالة في الأجل الطويل، وعكست قيمة (t) المحسوبة معنوية كل المتغيرات، كما قدرت قيمة (R^2) المصحح بنحو (0.85) وهي نسبة ما فسرتة المتغيرات المستقلة التوضيحية في المتغير التابع المتمثل بالنتائج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة، في حين أن المتغيرات الأخرى التي لم يتضمنها الأنموذج تؤثر بنسبة (0.15)، وتبين من (F) المحسوبة أنها معنوية للدالة بصورة عامة، أما ما يتعلق بقيمة (D.W) والبالغة (2.4) وهي في منطقة القبول ولم تظهر مشكلة الارتباط الذاتي، تعبر الاختبارات الإحصائية التي يتضمنها الأنموذج عن معنوية الأنموذج وقدرته التفسيرية في الأجل الطويل، أذ يؤكد ذلك قيمة البواقي السالبة ومعنويتها، إذ أن قيمة (t) المحسوبة التي مقدارها (-4.3) أكبر من قيمة (t^*) الجدولية في حديها والأدنى والأعلى والذان مقدارهما (-2.3) - (-3.5) كما في الجدول الذي قدمه (بيسران) في الملحق (3)، أن القيمة المقدرة E1(-3) تساوي (-0.41)، مما يعني أن (41%) من النشاط الاقتصادي ومستوى الإنتاج في العام السابق و العام الذي سبقه، يتم تصحيحه في السنة الحالية، لهذا ننظر الباحثة إلى مشكلة التراجع في النشاط الاقتصادي وانخفاض مستوى الإنتاج في بعض القطاعات الانتاجية بأنه مشكلة ناتجة من الرعيية في الاقتصاد التي تعتمد على القطاع النفطي بالدرجة الأساسية وذلك لان الطلب على عوامل الإنتاج هو طلب مشتق من الطلب الكلي، أي أن زيادة سعر الصرف ($X_1(-1)$) تؤدي إلى تغير الطلب على عوامل الإنتاج بحيث أن كل زيادة في سعر الصرف تؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار المرونة البالغة (60.61) مليون دينار إذا كانت بالفرق بين الناتج المحلي للعام السابق والحالي، وأن التغير بمقدار وحده واحدة في الناتج المحلي الإجمالي بدون الفرق فانه يؤثر سلباً بمقدار (52.06) مليون دينار، وبالتالي فإن التغير في سعر الصرف يؤثر على العرض الكلي، وبنفس المنطق أن وجود معدلات مرتفعة التغير في الكميات المنتجة من النفط الخام ($X_2(-1)$) يعني زيادة العرض الكلي للإنتاج أي أن كل زيادة في الإنتاج بمقدار وحده واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (47.14) مليون دينار إذا كانت بالفرق الأول ومتباطئة مدة زمنية واحدة، أما التغير في الكميات المنتجة من النفط الخام ومتباطئة مدة زمنية واحدة بمقدار وحدة واحدة فأنها تؤثر طردياً بمقدار (48.28) مليون دينار عراقي .

أن آثار السياسة النقدية الانكماشية واضحة في رفع سعر صرف الدينار مقابل الدولار، وبدلاً من أن تكون السياسة النقدية تعزز دور السياسة المالية لتعالج حالة العجز في الموازنة العامة، كان دور السلطة النقدية مؤثراً بشكل كبير من خلال عمليات السوق المفتوحة في رفع سعر الصرف للدينار العراقي فتفاقت مشكلة عجز الموازنة، كما في عام (2007) وذلك لرفع سعر الصرف من (1500) دينار مقابل الدولار الواحد إلى (1260) دينار مقابل الدولار، فكانت نسبة العجز بسبب رفع سعر الصرف إلى إجمالي الإيرادات ما يقارب (19%)، وبعد ذلك رفع سعر الصرف إلى (1200) دينار مقابل الدولار (العنبيكي، 2011: 21)

إن دور البنك المركزي من خلال عمليات البيع والشراء وتسعير الدينار العراقي ساهم بعكس الإجراءات الحمائية المطلوبة لحماية المنتج المحلي، لا بل كانت هذه الإجراءات هي بمثابة خدمة مجانية للسلع المستوردة من الخارج، مما يعني حماية للمنتج الأجنبي من المنافسة المحلية، وهذا يعزز النتيجة التي توصلت إليها الباحثة في أنموذج الناتج المحلي الإجمالي بحيث

ان أثر سعر الصرف عكسي على الناتج المحلي الإجمالي، بسبب تسعير الدينار بأعلى من قيمته الحقيقية، لهذا اتسمت أسعار السلع المستوردة بالدولار رخيصة للمستهلك العراقي، بينما تبدو أسعار السلع المصدرة غالية الثمن بالنسبة للمقيمين خارج العراق وبالتالي شكل عائقاً أمام زيادة الناتج المحلي الإجمالي من القطاعات السلعية (الزراعي والصناعي)، وخلاصة القول ان تدخل السلطة النقدية بهذه الطريقة يمثل أحد الأسباب الواضحة في حصول الاختلال والتراجع في النشاط الاقتصادي وحتى التأثير غير المباشر على القطاعات الإنتاجية وبهذا كان سعر الصرف متغير معنوي بشكل كبير كما في الأنموذج القياسي وكذلك الإنتاج النفطي وأسعار النفط الخام في السوق العالمية، أما المتغير الأخير المتمثل في أسعار النفط الخام $(X_3(-1))$ في السوق العالمي تؤثر بشكل طردي على الناتج المحلي الإجمالي بحيث ان كل تغير في السعر بمقدار وحده واحدة يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (645.12) مليون دينار في حالة الفرق الاول ، أما اذا كان المتغير متباطئ زمنياً فقط فان التغير فيه بمقدار وحده واحدة فانه يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (1151.70) مليون دينار.

جدول(8)معادلة انحدار الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي

Dependent Variable: Y(-1)				
Method: Least Squares				
Date: 07/26/15 Time: 09:48				
Sample (adjusted): 1995 2013				
Included observations: 14 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X1(-1))	-60.61574	18.54947	-3.267789	0.0171
D(X2(-1))	47.14411	13.73433	3.432574	0.0139
D(X3(-1))	645.1271	250.7935	2.572343	0.0422
X1(-1)	-52.06278	22.29739	-2.334928	0.0582
X2(-1)	48.28554	13.34965	3.616990	0.0111
X3(-1)	1151.707	288.0355	3.998489	0.0071
C	10936.60	25690.33	0.425709	0.6852
E1(-3)	-0.418547	0.311412	-4.344031	0.0275
R-squared	0.879183		Mean dependent var	89227.57
Adjusted R-squared	0.854897		S.D. dependent var	40644.78
S.E. of regression	8631.950		Akaike info criterion	21.25989
Sum squared resid	4.47E+08		Schwarz criterion	21.62506
Log likelihood	-140.8192		Hannan-Quinn criter.	21.22608
F-statistic	40.31818		Durbin-Watson stat	2.476092
Prob(F-statistic)	0.000125			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (EViews)

سادسا:تحليل دوال استجابة النبضة (IRF)

يوضح الجدول(9) والشكل البياني استجابة معدلات النمو الحقيقي في(GDP) الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي لصدمة مفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد في المتغير نفسه والمتغيرات المستقلة الأخرى، حيث نلاحظ ان استجابة معدل نمو(GDP) يبدأ موجباً في السنة الأولى إلا أنه يأخذ بالتناقص بشكل تدريجي فيكون (8208.2) مليون دينار في السنة الثالثة ثم يزداد إلى(10914.3) في السنة الخامسة، وبعد ذلك يكون تأثيره ايجابياً من السنة السادسة

وحتى السنة العاشرة ومتزايداً الى نهاية المدة ليكون (14815.74) مليون دينار، أما استجابة معدل النمو الحقيقي لـ (GDP) لصدمة مفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد في $(X_1(-1))$ التي تمثل سعر الصرف اتجاه الدولار تكون غير مؤثرة في السنة الأولى ولكن تبدأ من السنة الثانية بتأثير سالب مقداره (4493.0) مليون دينار في الناتج المحلي الإجمالي، وبعدها يزداد التأثير السالب إلا أنه مستمر بالانخفاض حتى يصل إلى أقل مستوى له بمقدار (9068.78) مليون دينار في السنة الأخيرة عاكساً هذا المتغير الأثر الواضح في معدل النمو الحقيقي في (GDP) وبشكل مستمر إلا أن تأثيره يكون أكبر في الأجل الطويل مما هو عليه في الأجل القصير وهذا يمثل نتيجة طبيعية للتأثير السالب لسعر الصرف في الناتج المحلي الإجمالي وذلك لأن سعر الصرف يمثل تسرب من العملات المحلية والأجنبية في الاقتصاد العراقي الذي يعاني من اختلال في هيكل تجارته الخارجية التي تمثل فيها الاستيرادات نسبة كبيرة جداً وتقتصر صادراتها على المواد الأولية غير المصنعة (النفط الخام) .

في حين أن استجابة النمو الحقيقي في (GDP) لصدمة مفاجئة بانحراف معياري واحد في المتغير $(X_2(-1))$ الذي يمثل الكميات المنتجة والمصدرة من النفط الخام، سوف لا يكون له تأثير في السنة الأولى إلا أن تأثيره يبدأ موجباً من السنة الثانية بمقدار (673) مليون دينار ومن ثم يتراد تأثيره الإيجابي في السنة الرابعة ليكون تأثيره كبير بمقدار (3092) مليون دينار وفي السنة الخامسة ويستمر بهذا الاتجاه وحتى السنة الأخيرة ليكون (3055.5) مليون دينار ليعكس الأثر الايجابي لهذا المتغير على معدل النمو الحقيقي في (GDP) فالزيادة في الانتاج من النفط الخام بمقدار انحراف معياري واحد يؤدي إلى زيادة معدل النمو الحقيقي في (GDP)، لاسيما في الأجل الطويل بحيث أن زيادة الانتاج النفطي تعتمد على القطاع الاستخراجي والاستثمار فيه.

أما استجابة (GDP) لصدمة بانحراف معياري واحد في $(X_3(-1))$ التي تمثل أسعار النفط الخام إلى (GDP) فإن هذه الصدمة لا يظهر تأثيرها في السنة الأولى وإنما يبدأ في السنة الثانية وبإشارة موجبة وبمقدار (4812.6) مليون دينار ليكون تأثيرها ايجابي بشكل متزايد في السنة الثالثة والرابعة والخامسة، ومن ثم يكون تأثيرها مستمر بالزيادة بدءاً من السادسة وحتى السنة العاشرة ليوضح الأثر الإيجابي أي ان أسعار النفط المتزايدة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي الذي يعتمد على القطاع النفطي بنسبة كبيرة ليحقق نمواً اقتصادياً في الأجل الطويل .

جدول (9)

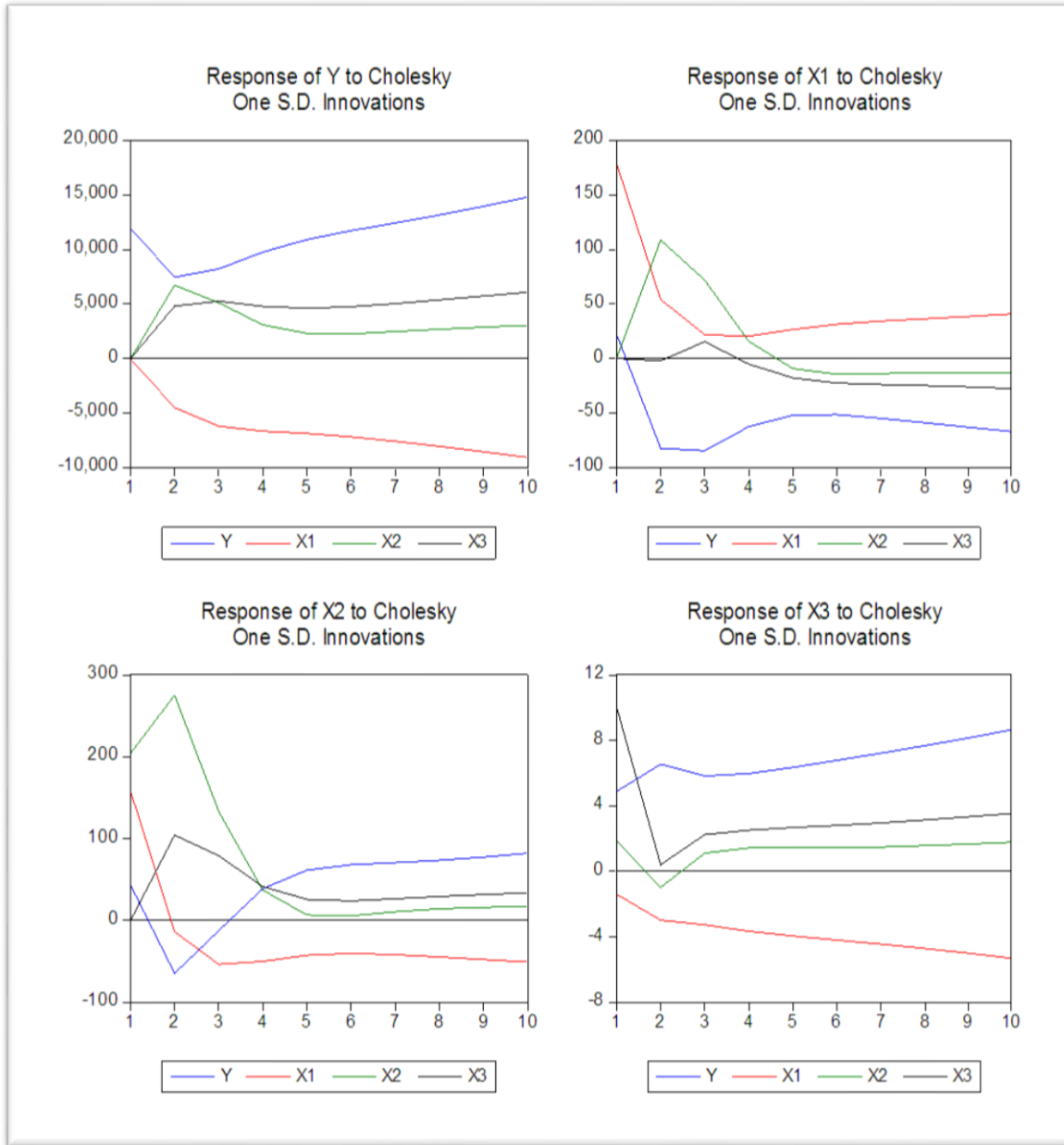
استجابة (GDP) لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد

Period	LOGGDP	LOGX ₁	LOGX ₂	LOGX ₃
1	11963.45	0.000000	0.000000	0.000000
2	7464.801	-4493.001	673.835	4812.626
3	8208.274	-6191.914	1109.074	5267.778
4	9764.777	-6654.232	3092.743	4788.746
5	10914.32	-6873.083	3298.851	4609.022
6	11724.11	-7173.849	2264.745	4754.239
7	12432.87	-7576.877	2466.801	5046.273
8	13167.23	-8041.057	2683.176	5379.110
9	13961.41	-8540.624	2874.543	5722.625
10	14815.74	-9068.780	3055.551	6077.903

المصدر: الجدول من أعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews)

شكل (1)

يبين دوال استجابة النبضة في الناتج المحلي الإجمالي بالاعتماد على المتغيرات المستقلة



المصدر: الشكل من أعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews)

سابعا: تحليل مكونات التباين (VD)

الجدول (10) يبين نتائج تحليل مكونات التباين الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي المتأتي من الصدمات التي تحدث في المتغيرات الخارجية المتمثلة بسعر الصرف وأسعار النفط الخام في الاسواق العالمية والصدمة الداخلية المتأتية من انتاج وتصدير النفط الخام الخاصة بالسلسلة الزمنية للأنموذج، حيث يبين العمود الثاني من الجدول أدناه الخطأ المعياري (S.E) في حين تمثل الأعمدة الأخرى نسبة تباين كل متغير من التباين الكلي، إذ يتضح من خلال الجدول بان متغير (GDP) يفسر حوالي (100%) من مكونات التباين في معدلات الناتج المحلي الحقيقي في السنة الأولى عند حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في المتغير نفسه ثم يأخذ

بالتراجع ليصل الى (69%) في السنة الثانية ويستمر بالتراجع حتى يصل الى (61%) في السنة العاشرة.

أما بالنسبة لسعر الصرف $(X_1(-1))$ فإنه لا يفسر مكونات التباين في معدل نمو الناتج المحلي في السنة الأولى عند حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد، بعدها يبدأ بالتزايد بصورة تدريجية مستمرة حتى يصل في السنة العاشرة إلى (21.73%) من مكونات التباين مما يعني أنه كلما زاد سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار يتراجع الناتج المحلي الإجمالي لذلك كانت العلاقة عكسية بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي. في حين لا يفسر سعر النفط الخام المتغير $(X_3(-1))$ شيئاً من مكونات التباين في المتغير التابع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) في السنة الأولى عند حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد، أما في السنة الثانية فإنه يفسر (8.0%) من مكونات التباين في المتغير التابع ويستمر في الزيادة حتى يصل إلى (10.97%) في السنة العاشرة، كما أن متوسط الكميات المنتجة المتغير $(X_2(-1))$ لا يفسر شيئاً من مكونات التباين لمتغير معدل نمو الناتج المحلي في السنة الأولى إلا أنه في السنة الثانية يفسر (15.77%) ويستمر بالانخفاض إلى أن يصل في السنة العاشرة إلى (5.55%) من مكونات التباين. مما تقدم يتضح أن أثر صدمة السياسة المتبعة في القطاع النفطي من خلال الناتج المحلي أكبر من أثر صدمة السياسة المتبعة في القطاعات الاقتصادية الأخرى المتمثلة بسعر النفط والانتاج وسعر الصرف، وعليه ترى الباحثة إن دور القطاع الاستخراجي في تعميق المشكلة الاقتصادية التي تتمثل في ريعية الاقتصاد.

جدول (10)

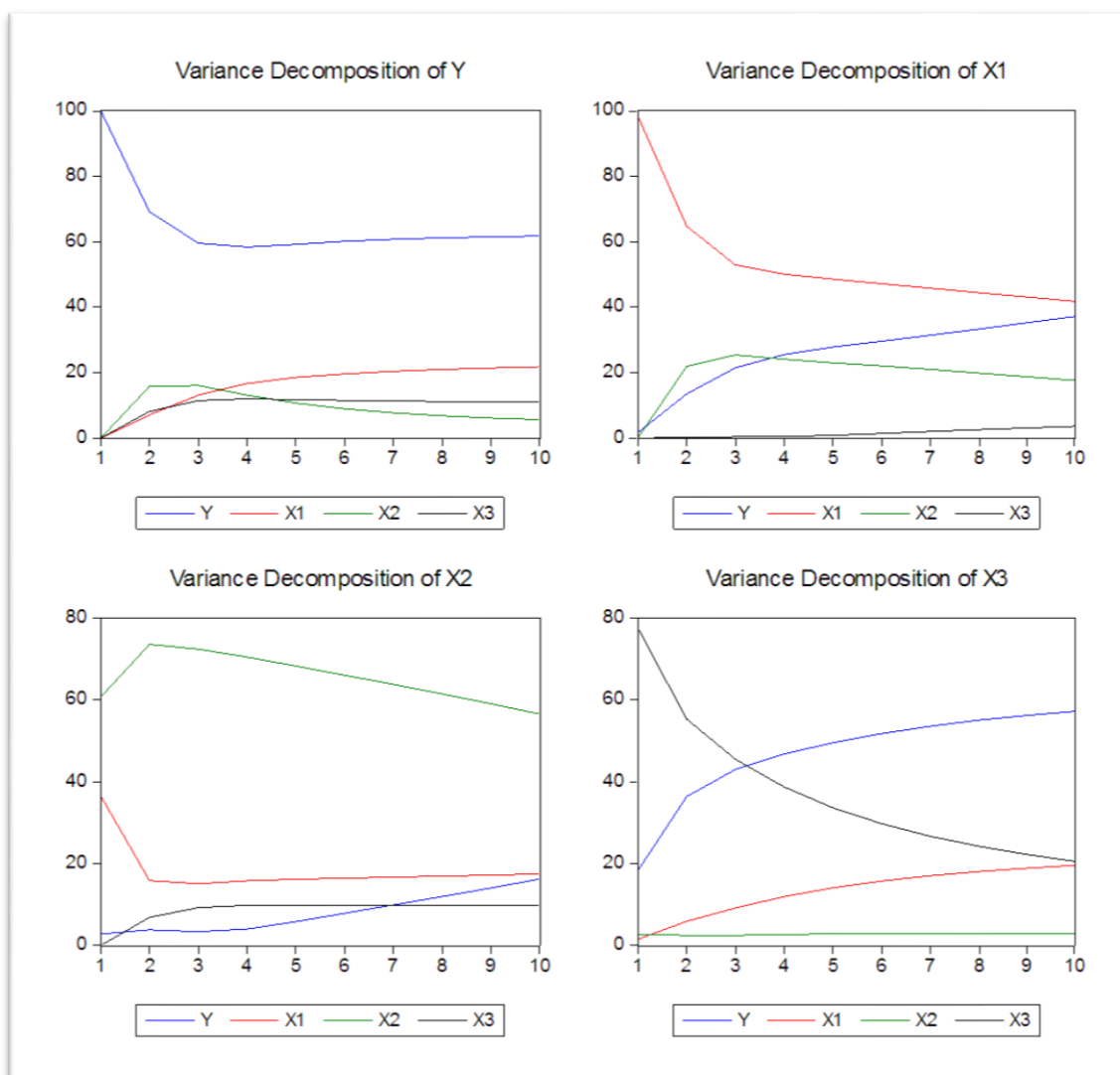
تحليل مكونات التباين للمتغيرات الخارجية

LOGX3	LOGX2	LOGX1	LOGGDP	S.E	Period
0.000000	0.000000	0.000000	100.0000	11963.45	1
8.054243	15.77769	7.019941	69.14813	16957.81	2
11.38601	15.98491	13.08930	59.53978	21145.57	3
11.92435	13.08641	16.60132	58.38791	24884.97	4
11.70792	10.62904	18.47500	59.18805	28498.27	5
11.43940	8.889267	19.58677	60.08456	32074.94	6
11.25124	7.666054	20.34980	60.73291	35669.84	7
11.12757	6.772524	20.92308	61.17683	39325.64	8
11.04016	6.090421	21.37130	61.49812	43074.13	9
10.97291	5.552169	21.72825	61.74667	46940.46	10

المصدر: الجدول من أعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews6)

شكل (2)

تحليل مكونات التباين للمتغيرات الخارجية



المصدر: الشكل من أعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews6.)

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- 1- لقد بينت الدراسة الأهمية الكبيرة للقطاع النفطي الاستخراجي في تكوين الأساس النقدي في الاقتصاد العراقي باعتباره المصدر الوحيد للعملة الأجنبية المتأتية من استخراج وتصدير النفط الخام المتأثرة بأسعار الصرف بنسبة (60%) وأسعار النفط بنسبة (64%) والإنتاج النفطي العراقي بنسبة (47%) في الأسواق العالمية.
- 2- ان الإصدار النقدي الذي يحرك النشاط الاقتصادي في الاقتصاد العراقي هو محصلة الإنفاق الحكومي الممول من بيع العملة الأجنبية (الدولار) إلى البنك المركزي ومشتريات القطاع الخاص المتأثرة في سعر الصرف للعملة المحلية وفق السعر المعلن الذي يعتمد عليه البنك المركزي العراقي في عمليات السوق المفتوحة.
- 3- في التحليل القياسي للبيانات السنوية الخاصة في الأنموذج قيد الدراسة كانت العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي باعتباره متغير تابع، وأسعار النفط الخام وأسعار الصرف والاحتياطي النفطي توجد علاقة تكامل مشترك، اي علاقة توازنه في الأجل الطويل

تمكّن راسم السياسة من الاعتماد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق خلال الأجل الطويل .

- 4- تحليل الصدمة بين ان الاقتصاد العراقي يعتمد على القطاع النفطي بالدرجة الأساس، بحيث يستطيع تحقيق النمو الاقتصادي فيما لو اقام الصناعات البتروكيمياوية التي تحقق التشابك والترابط بين هذا القطاع والقطاع الصناعي في البلد بحيث يتحقق التنويع في الاقتصاد العراقي في الحصول على الموارد المالية.
- 5- ان أنموذج الإبطاء الزمني بين ان المتغيرات تؤثر خلال مدة زمنية واحدة بالاعتماد على المعايير الخمسة في الأنموذج بشكل معنوي، وبعدها يختفي تأثير هذه المتغيرات، وبهذا جاءت الدراسة موافقة للنظرية الاقتصادية ولمجموعة من الدراسات السابقة، بحيث ان معدل أسعار النفط الخام السنوية تؤثر في السنة الحالية والقادمة فقط ولا تؤثر في السنوات التي بعدها، وكذلك الحال مع معدل أسعار الصرف للدينار العراقي ومعدل الإنتاج النفطي السنوي.

ثانيا: التوصيات

- 1- يجب توظيف الموارد المتأتية من انتاج وتصدير النفط الخام لابدأن يكون للحكومة المركزية الدور الكبير في إدارة القطاع النفطي واستثمار إيراداته بالشكل الذي يقلل الألفة الريعية للاقتصاد العراقي، وإقامة حلقات تكميلية للصناعات التحويلية التي تعتمد على النفط الخام كمادة اولية بهدف تنوع مصادر الإيراد وتفادي التعرض للمرض الهولندي ولعنة الموارد.
- 2- رسم استراتيجية للتنمية الاقتصادية يساهم في تحقيقها مختلف القطاعات الاقتصادية وعدم الاعتماد على القطاع النفطي فقط، لان ذلك يجعل للاقتصاد بعاني من الجمود في الجهاز الإنتاجي وعدم رنتها اعتمادها على سلعة واحدة منتجة وهي المواد الأولية (النفط الخام) .
- 3- الاستفادة من التجارب الناجحة في الدول التي تمتلك موارد مماثلة للاقتصاد العراقي وتطوير الكوادر المحلية التي تعمل في الصناعة النفطية وتدريب آخرين وفتح معاهد وكليات ومراكز متخصصة في هذا المجال.
- 4- محاولة تعزيز التعاون والتشارك مع منظمة الأوبك من أجل السيطرة على المعروض من النفط الخام في منطقة الأوبك بهدف التأثير على الأسعار العالمية للنفط الخام.

المصادر

أولاً: الكتب العربية

- 1- ايدجمان، مايكل، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، الرياض: دار المريخ للنشر، 1999.
- 2- باقر، محمد حسين، نماذج الاقتصاد الكلي في تهيئة مؤشرات الخطط الخمسية، بغداد: وزارة التخطيط: المعهد القومي للتخطيط، دراسة رقم 293، 1985.
- 3- حاجي، انمار امينو وآخرون، الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم: دار عز للنشر والتوزيع.
- 4- الدوري، محمد احمد، مبادئ اقتصاد البترول، جامعة الموصل: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1978.
- 5- السماك، محمد اذهر، اقتصاديات النفط، الطبعة الاولى، جامعة الموصل، 1981.

- 6- السواعي، خالد محمد، Eviews والقياس الاقتصادي، الطبعة الأولى، الأردن: مطبعة دائرة المكتبة الوطنية الحرة، 2002.
- 7- سامويلسون وهاوس، بول ونورد، علماء الاقتصاد، الطبعة الأولى، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 2006.
- 8- العنكي، عبد الحسين محمد، الإصلاح الاقتصادي العراقي: التطوير لجذب الاستثمارات الاقتصادية السوق، بدون طبعة بغداد: دار الكتب الوثائق، 2011.
- 9- عبد القادر، السيد متولي، السيد متولي، اشتقاق نموذج تصحيح الخطأ مناخات التكملة المشتركة لـ الحاسبات ونظم المعلومات الإدارية وعلم الإدارة: مطبعة شبرا الخيمة، 2007.
- 10- علي، د. احمد أبريهي، اقتصاد النفط والاستثمار النفطي في العراق، الطبعة الأولى، بغداد: بيت الحكمة، 2011.
- 11- علي، د. احمد أبريهي، الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، مركز حرمون ابيالبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2012.
- 12- نجم، طابحسين، مقدمة في القياس الاقتصادي، بدون طبعة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1991.
- 13- الهيتي، احمد حسين علي، مقدمة في اقتصاد النفط، الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، 1994.

ثانيا: الدوريات

- 14- ثويني خلف، فلاح حسن وحيد هجير، دراسة مشكلة البطالة، جامعة المستنصرية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية: كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 11، 2006.
- 15- السالم ومرزوك، د. خالد حسين علي و. رجاء عبدالله عيسى، قياس واختبار العلاقة السببية بين مؤشرات سوق النفط العالمية للمدة (1970-2009) باستخدام نموذج هاسيو (Hsiao)، المجلة العراقية للعلوم الادارية، جامعة كربلاء: كلية الادارة والاقتصاد، المجلد السابع، العدد السابع والعشرون، آذار، 2010.
- 16- سلمان، جمال داود، "الاتجاهات الحديثة لأسعار النفط الخام"، مجلة النفط والتنمية، العدد السادس، تشرين الثاني كانون الأول، 1988.
- 17- عبد الرضا، نبيل جعفر "الاقتصاد العراقي: تدايات الحاضر واتجاهات المستقبل"، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة: كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد الخامس، العدد 19، 2007.
- 18- غيلان، بدر، خزينة النفط الاستراتيجية في الدول الصناعية، مجلة النفط والتنمية، دار الثورة، العدد 4، 1981.

ثالثا: الرسائل الجامعية

- 19- حسن، علي عبد الزهرة، استعمال أسلوب نماذج المربطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء (ARDL) في تأثير المساحة المزروعة والأسعار في إنتاج الرز في العراق، رسالة ماجستير مقدمة للمجلس كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد: جامعة بغداد، 2012.
- 20- روضان، ميثم عبد الحميد، تطور العوائد النفطية وامكانيات الطاقة الاستيعابية للاستثمار في اقتصاد العراق للمدة (1970-2010) رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، البصرة: جامعة البصرة، 2014.
- 21- الهيميلة، تحسين عاصي جاسم، إدارة المخاطر في أسواق النفط العالمية دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير مقدمة للمجلس كلية الادارة والاقتصاد، بغداد: الجامعة المستنصرية، 2011.

رابعا: الإصدارات الخاصة

- 22- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، مؤشرات الأسعار، بغداد، اعداد مختلفة.
- 23- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية، سنوات مختلفة.
- 24- وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية، الحسابات القومية، بغداد، اعداد مختلفة.

خامسا: شبكة الانترنت

25- مهدي، كامل، "التوزيع الجغرافي لحقول النفط العراقية وعلاقتها بالدستور الجديد"، أيار، 2006.
<http://iraqpoliticsandconstitution.htm>

سادسا: الكتب الانكليزية

26-Oskar Lang, "Planning Economic Development", New York, Oxford University press, 1964.

27-OPEC, Annual statistical bulletin, Vienna, Austria, 2002.

28-OPEC, Annual statistical bulletin, Vienna, Austria, 2007.

29- OPEC, Annual statistical bulletin, Vienna, Austria, 2008.

ملحق (1)

Table CI: Case III : Unrestricted intercept and no trend F- Statistic

k	0.100		0.050		0.025		0.010	
	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
0	6.58	6.58	8.21	8.21	9.80	9.80	11.79	11.79
1	4.04	4.78	4.94	5.73	5.77	6.68	6.84	7.84
2	3.17	4.14	3.79	4.85	4.41	5.52	5.15	6.36
3	2.72	3.77	3.23	4.35	3.69	4.89	4.29	5.61
4	2.45	3.52	2.86	4.01	3.25	4.49	3.74	5.06
5	2.26	3.35	2.68	3.79	2.96	4.18	3.41	4.68
6	2.12	3.23	2.45	3.61	2.75	3.99	3.15	4.43
7	2.03	3.13	2.32	3.50	2.60	3.84	2.96	4.26

ملحق (2)

Table CI . Asymptotic Critical value bounds for the T-statistic ; CI(iv) Case IV :
Unrestricted intercept and no trend

K	0.100		0.050		0.010	
	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
0	5.37	5.37	6.29	6.29	8.26	8.26
1	4.05	4.49	4.68	5.15	6.10	6.73
2	3.38	4.02	3.88	4.61	4.99	5.85
3	2.97	3.74	3.38	4.23	4.30	5.23
4	2.68	3.53	3.05	3.97	3.81	4.92
5	2.49	3.38	2.81	3.76	3.50	4.63
6	2.33	3.25	2.63	3.62	3.27	4.39
7	2.22	3.17	2.50	3.50	3.07	4.23

ملحق (3)

Table CI : Case V : Unrestricted intercept and Unrestricted trend For TheT-statistic

k	0.100		0.050		0.010	
	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
0	-3.13	-3.13	-3.41	-3.41	-3.96	-3.97
1	-3.13	-3.40	-3.41	-3.69	-3.96	-4.26
2	-3.13	-3.63	-3.41	-3.95	-3.96	-4.53
3	-3.13	-3.84	-3.41	-4.16	-3.96	-4.73
4	-3.13	-4.04	-3.41	-4.36	-3.96	-4.96
5	-3.13	-4.21	-3.41	-4.52	-3.96	-5.13
6	-3.13	-4.37	-3.41	-4.69	-3.96	-5.31
7	-3.13	-4.53	-3.41	-4.85	-3.96	-5.49

